المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية
The national center for research
and scientific studies

ورقة بحثية بعنوان:

نظام التشبيك العلمي لمؤسسات البحث العلمي لخدمة ثوابت الأمن القومي الليبي

إعداد / أ. د. خالد مسعود يحي
مستشار شؤون دراسات وابحاث الأمن القومي،
عضو ومقرر اللجنة العلمية بالمركز القومي للبحوث والدراسات العلمية،
مستشار وكيل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لشؤون التعليم العالي،
مدير عام مركز الريادة والابتكار بجامعة ليبيا المفتوحة

تقديم:

يعد نظام التشبيك من المفاهيم النظمية الحديثة التي استخدمت كمرادف لنظام التنسيق والتكامل المستمر، وبرز مفهوم التشبيك في قطاع ريادة الأعمال حيث يتم ربط وتشبيك مشاريع المستثمرين ورجال الأعمال وغرف التجارة والصناعة بمراكز ريادة الاعمال والابتكار بقطاعات الدولة عامة وفي الجامعات بصورة خاصة، حيث يقدم المستثمرون والمبتكرون افكار ورؤى ومخططاتهم حول مشاريع تنموية واجتماعية واقتصادية وتتولى مراكز ريادة الاعمال والابتكار بمحاكاتها الكترونياً أو في المعامل وحاضنات الأعمال ونمذجتها وبناء فرق عمل بحثية حولها لتحويل الافكار الريادية المبتكرة إلى نظم ومشاريع عملية تسهم في خلق فرص عمل جديدة والمساهمة في التنمية المستدامة وتحقيق التنوع الاقتصادي، وتعظيم الدخل القومي من خلال بدائل الدخل الريعي الذي مصدره الايرادات النفطية.

وحيث أن أهداف الدول والمنظمات وحتى الافراد لا يمكنها التحقق بكفاءة وفاعلية بمعزل عن تحقيق تشابك وترابط معلوماتي وفكري ومعرفي وقيمي ونظمي في ظل ندرة الموارد وضعف تخصيصها وتوزيعها التوزيع العقلاني والعادل وفي ظل محدودية الطاقات والخبرات والامكانات الفكرية والعلمية والتقنية، فإنه لا مناص من التعاون والتنسيق والتكامل بينها وعلى كل المستويات والأطر وتشبيكها بمنهجية علمية تحقق تحقيق مصالح واهداف كل الاطراف وتضع كل الخطط والاستراتيجيات في قوالب امكانية الانجاز والتحقيق.

مفهوم نظام التشبيك:

نظام التشبيك... هو الربط التفاعلي بين مجموعة نظم وافراد ومؤسسات بهدف تسهيل وتسريع انسياب وتبادل المعلومات والقيم والافكار والايدولوجيات والمعارف النظريات والموارد المادية والبشرية بهدف تحسين فاعلية النظام الكلي للدولة.

نظام التشبيك البحثي... هو نظام تفاعلي شامل ومتكامل لتحقيق تكامل وانسياب المعلومات والمعارف والمؤشرات والخبرات والموارد والتقنيات داخل أطر الدولة وخارجها بهدف تحقيق رؤى واستراتيجيات البحث العلمي وتحسين جودة وحدات ومراكز البحوث والدراسات العلمية والاستفادة القصوى من مخرجاتها واستثمار مواردها المادية والبشرية الاستثمار الأمثل الذي يفي بمتطلبات تحقيق المصالح العليا للدولة وصون أمنه القومي السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والحضاري.

مستويات نظم التشبيك/

- **التشبيك على المستوى الاقليمي والدولي** (التكامل والتنسيق والربط بين مؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية مع نظيراتها خارج إقليم الدولة).
- **التشبيك على المستوى الكلي** (الاستراتيجي، وهو تشبيك يتأسس على رؤية استراتيجية وثوابت الامن القومي ومصالح الدولة العليا).
- **التشبيك على المستوى القطاعي** (التكامل والتنسيق بين قطاعات الدولة المختلفة).
- **التشبيك على المستوى المؤسسي الكلي** (التكامل والتنسيق بين اجهزة ومصالح وهيئات وادارات القطاع النوعي الواحد مع المناظرة لها بالقطاعات الأخرى).
- **التشبيك على المستوى المؤسسي الداخلي** (التكامل والتنسيق بين اجهزة ومصالح وهيئات وادارات واقسام ووحدات القطاع النوعي الواحد).

- **التشبيك على المستوى العملياتي** (التكامل والتنسيق والربط بين الوحدات التنفيذية والميدانية والاشرافية بالمؤسسة مع نظيراتها بالمؤسسات والقطاعات الاخرى).
- **التشبيك على المستوى البحثي والمعرفي** (التكامل والتنسيق بين وحدات ومراكز البحوث والدراسات والاستشارات في المؤسسة الواحدة بنظيراتها بالمؤسسات الاخرى حتى التي تختلف معها في طبيعة وظروف العمل، وربطها جميعاً من الجهة العليا بالدولة المعنية بإدارة وتطوير والاشراف على نشاط البحث العلمي للدولة المنبثقة من استراتيجية الدولة العليا واهداف التنمية والاستقرار والتحول).
- **التشبيك التجاري** (انجاز مشاريع بحثية بمقابل مادي ومدفوعة التكاليف لصالح مراكز أبحاث ومؤسسات تعليمية ومؤسسات عامة بالشراكة مع مؤسسات ومراكز ابحاث خاصة أو عامة محلية واقليمية ودولية).
- **التشبيك العلمي النظمي الشامل** (التكامل والتنسيق التفاعلي بين وحدات ومراكز البحوث والدراسات القطاعية والمؤسسية، بمراكز الابحاث والدراسات العلمية بالهيئة الليبية للبحث العملي، وربطها بالجهات المناظرة لها اقليمياً ودولياً، ومع مراكز الدعم وصنع القرار بالدولة).

خصائص نظام التشبيك/

- **الاعتمادية/**

يعتمد على نظام التشبيك في تجويد نتائج وتوصيات البحث العلمي وعمليات ومخرجات مراكز ووحدات البحوث والدراسات العلمية.

- **الدقة والفاعلية/**

يوفر نظام التشبيك العلمي دقة المعلومات وحسن اختيار موضوعات وقضايا البحث والدراسة، وحسن تصميم نظم المعامل والوسائل التعليمية والبحثية، وفاعلية اختيار واعتماد مناهج البحث العلمي وفاعلية وحدات ومراكز البحوث والاستشارات.

- **تجويد نظام التخطيط القطاعي والشامل/**

يحقق نظام التشبيك خاصية تجويد نظم التخطيط القطاعي والشامل من خلال تبادل وتكامل المعلومات والخبرات ونتائج الابحاث المتضمنة توصيات ومؤشرات لمعالجة المشاكل والصعوبات والمختنقات.

- **الاستجابة السريعة للازمات والكوارث واشارات الانذار المبكر/**

يوفر نظام التشبيك قاعدة بيانات وطنية حول مؤشرات الظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية محلياً واقليمياً ودولياً، مشفوعة برؤى وتنبؤات تتيح الاستجابة السريعة للمتغيرات المحلية والاقليمية والدولية.

- **الاستغلال الامثل للموارد المادية والبشرية/**

يحقق نظام التشبيك العلمي توجيه البحوث والدراسات والموارد البشرية نحو خدمة قضايا ومشاكل وتطلعات الدولة ورؤيتها الاستراتيجية للأمن القومي الشامل، وبالتالي الحد من هدر الموارد وتشتيت الجهود الفكرية في قضايا وموضوعات لا تخدم حاضر ومستقبل الوطن والاجيال القادمة.

- **صون وحماية الموروث الثقافي والتاريخي للدولة (الأمن الفكري والثقافي)/**

من خلال نظام التشبيك العلمي يتم رصد الدراسات والبحوث التي تحدث خلخلة في منظومة قيم المجتمع الانسانية والثقافية والدينية والحضارية، وتقديم التوصيات العاجلة بشأنها لصناع القرار المعنيين بالأمن القومي الليبي.

- **توطين العلوم والتقنيات والخبرات/**

يحقق نظام التشبيك التعرف على احدث العلوم والبرمجيات والتقنيات ومحاكاتها بوحدات ومراكز الابحاث المحلية وتحليل أثارها الايجابية والسلبية على الاصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والثقافية والحضارية، وكذلك يتيح التواصل الفعال مع العلماء والباحثين والخبراء المحليين والاقليميين والدوليين للاستفادة منهم في تحسين فاعلية منظومة التعليم والبحث العلمي الليبية.

- **تحسين وتطوير أنظمة ودفاعات الدولة/**

يحقق نظام التشبيك العلمي توجيه البحوث والدراسات العلمية بفاعلية نحو الدراسات الاستشرافية المعمقة التي تهدف لتحسين وتطوير الانظمة المعيشية والانظمة الامنية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، واكتشاف مواطن الضعف والقصور في أداء مؤسسات الدولة وانظمتها وتقديم خلاصة دراسات وبحوث لمعالجتها وتجاوزها.

- **تطبيق معايير ضمان الجودة واعتماد وحدات ومراكز البحوث والدراسات/**

يتيح نظام التشبيك الرقابة الفاعلة على جودة وحدات ومراكز البحوث والدراسات ومخرجاتها البحثية، بربط منظومة التشبيك بوحدات الجودة وتقييم الأداء بمؤسسات الدولة مختلفة وبالمراكز الوطنية للجودة والاعتماد (المركز الوطني لضمان جودة

واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية،،، المركز الوطني للمواصفات والمعايير القياسية,,, مركز ضمان الجودة المهنية بوزارة العمل,،، وغيرها).

- **بناء كوادر البحث العلمي للإيفاء باحتياجات التنمية والمجتمع/**

يحقق نظام التشبيك التعرف على مجالات البحث العلمي والمشاكل والصعوبات بالدولة ومؤسساتها تلك التي تحتاج مهارات وتقنيات بحثية من نوع خاص ولا تتوفر محلياً، وبالتالي تصميم البرامج التدريبية والتعليمية الوطنية بالداخل والخارج لتوفير رصيد من الباحثين والمحللين في تلك المجالات لمواجهة الحاجات الحالية والمستقبلية لتطوير النظم وتحسين فاعلية ومخرجات المؤسسات.

- **توفير اساس للتخطيط الوطني الشامل/**

توفر مخرجات البحث العلمي لمنظومة التشبيك العلمي معلومات وبيانات ومؤشرات من واقع البيئة والمتغيرات والظروف المعاشة محلياً وإقليمياً ودولياً بحيث تشكل قاعدة بيانات للتخطيط الوطني الشامل أمنياً وسياسياً واقتصادياً وثقافياً واجتماعياً وثقافياً واستغلال موارد وامكانيات المجتمع الاستغلال الأمثل وتطوير المنظومات والدفاعات والقطاعات المختلفة بما يحقق الأمن القومي الشامل وتحقيق مصالح الدولة العليا وتحقيق التنمية المستدامة لسعادة ورفاهية المجتمع والاجيال القادمة، كذلك يتيح نظام التشبيك التعرف على أوجه الضعف والقصور بأنظمة الدولة المختلفة وخاصة النظام التعليمي ونظام البحث العلمي والوسائل والتقنيات والمعارف والخبرات اللازمة لتطويرها وتحسين أدائها والاستفادة من الموارد المتاحة وتخطيط الاحتياجات المستقبلية لها للإيفاد بمتطلبات بناء وتصميم الخطط والبرامج والمنظومات الوطنية ذات العلاقة بمختلف مناحي الحياة.

متطلبات التشبيك العلمي لمؤسسات البحث العلمي/

- **بناء قواعد بيانات البحث العلمي:**

وذلك يتحقق بإجراء مسح وطني شامل للبحوث والدراسات العلمية المنجزة أو قيد الانجاز بمؤسسات الدولة المختلفة ومراكز الابحاث وقطاع الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني، وتصنيف هذه الابحاث والدراسات وفهرستها وادخال نماذجها ونظرياتها ومناهجها ونتائجها وتوصياتها ومؤشراتها الكترونياً بقاعدة بيانات وطنية وقطاعية لتسهيل الوصول اليها حين الحاجة لها.

- **توفير الحماية الالكترونية لقواعد بيانات البحث العلمي:**

وذلك بتوفير برامج الحماية الالكترونية ضد التهديدات الامنية السيبرانية التي تستهدف تفريغ الدولة من قدراتها البحثية والمعرفية واحداث فجوة فكرية وقيمية ومعرفية بالدولة، كذلك تأهيل وتدريب كوادر فنية متخصصين في منظومات وبرامج الحماية الالكترونية لقواعد بيانات البحث العلمي وتحصينها ضد الاختراق والاتلاف.

- **تطوير تشريعات البحث العلمي ونظم جودة واعتماد الابحاث والمؤسسات البحثية:**

هناك حاجة ملحة للتعاون والتنسيق بين وحدات ومراكز البحوث والدراسات العلمية مع السلطات القانونية والتشريعية بالدولة لدراسة وتحليل نقاط القوى والضعف في اللوائح والتشريعات المنظمة للبحث العلمي وتوفير ظروف مناخات مناسبة ومحفزة على العطاء العلمي والبحثي المتميز، وتشجيع الباحثين والعلماء والخبراء ورواد الأعمال على الانخراط في انشطة البحث العلمي، وكذلك تنظيم وحدات ومراكز البحوث والدراسات في اطار منظومة البحث العلمي الوطنية وربطها باستراتيجيات

واهداف الدولة العليا وتحقيق تميزها وفاعليتها وجودة مخرجاتها والاستفادة من خلاصات ومؤشرات نتائج دراساتها وابحاثها.

- **الترويج لقيم ومعايير التفكير العلمي والبحث العلمي:**

يتم الترويج لقيم التفكير والبحث العلمي وربط مفاهيمه القيمية والحضارية بالهوية والشخصية الوطنية التي تبحث عن حلول للمشاكل والمعوقات الحياتية والمؤسساتية من خلال تكثيف البرامج والحملات التوعوية والاعلامية الموجهة لمختلف شرائح المجتمع بأطيافهم واعمارهم المختلفة، وعقد المنتديات العلمية والثقافية وورش العمل والندوات التعريفية بأهمية واهداف ومناهج البحث العلمي، وربط برامج ومناهج ومناشط مؤسسات التعليم بمراحله المختلفة والمعاهد والكليات التقنية والمؤسسات التعليمية الخاصة بمنظومة البحث العلمي الليبي لغرس قيم ومعاني التفكير المنهجي العلمي ومعايير البحث العلمي لحل المشكلات وتحقيق التطور والتقدم بين اطياف واعمار مكونات المجتمع.

كذلك تقع المسؤولية على وحدات ومراكز البحوث والدراسات القطاعية والمؤسساتية في التوعية والتعريف بأطر ومناهج واهداف البحث العلمي داخل المؤسسات التابعة لها وخارجها.

- **الاستقرار المؤسسي والأمن والسلم الاجتماعي:**

منظومة البحث العلمي مهددة بتراجع فاعليتها وعجزها عن خدمة اهداف التنمية وقضايا المجتمع إذا كان هناك فوضى مؤسساتية طاردة للكوادر والكفاءات والخبرات أو تخلق بداخلهم السلبية والاستياء نتيجة الاوضاع الادارية والمالية والفنية غير الموضوعية، كما أنها مهددة بالتآكل والنكوص في حالات النزاعات والاقتتال والانفلات الأمني وضعف السيطرة الامنية وعجز منظومة انفاذ القانون والقضاء على حماية واسناد العلماء والباحثين والمفكرين وخلاصة نتائج اعمالهم

وابتكاراتهم ومشاريعهم وافكارهم ما يتسبب في ضعف ارتباطهم بوطنهم ومؤسساتهم وتوسيع دائرة هجرة العقول وتسربها خارج مؤسسات الدولة ومن ثم خارج الوطن.

كما أن مشاريع اقصاء القيادات الوطنية على اسس العرق أو الهوية والقبيلة أو القيم السياسية أو كسب المصالح والمغانم من شأنها تفريغ مؤسسات الدولة من الكوادر الاحترافية والمؤهلة القادرين على بناء وادارة منظومات التطوير والبحث العلمي مادياً وبشرياً.

الحنق الذي قد يسود بين الباحثين والعلماء والمفكرين وامتعاضهم بسبب التدخلات الخارجية في قيادة دفة مؤسسات الدولة وتوجيه السياسات وافتعال الازمات داخل الدولة من شأنها احداث خلخلة في منظومة القيم والتفكير والبحث العلمي وضعف تشبيكها، ببعضها البعض، وبباقي قطاعات ومؤسسات الدولة، ومن شأنها سوء تخصيص الموارد لخدمة البحث العلمي واهدافه الوطنية العليا.

- **ربط اهداف التنمية والاستقرار بمنظومة البحث العلمي:**

لا يتأتى لمنظومة التشبيك العلمي لمؤسسات البحث العلمي تحقيق الفاعلية المؤسساتية وتجويد مخرجاتها والمساهمة في تحقيق تحول المجتمع الفكري والمعرفي والاخلاقي والقيمي والمساهمة في تسريع وتيرة التنمية المستدامة إذا كانت بمعزل عن ربطها بأهداف التنمية الكلية والقطاعية بالدولة، هذا الربط يفرض التعاون والتنسيق والتكامل المستمر مع وحدات ومراكز البحوث والدراسات ومراكز صناعة واتخاذ القرارات على اعلى المستويات، وكذلك يفرض تخصيص الموازنات لتمويل المشاريع البحثية ومراكز ووحدات الابحاث والدراسات وتطوير كوادرها ومنظوماتها ومعاملها ومكتباتها ومختبراتها.

- **محاكاة العلوم والنظراء الاقليميين والدوليين في مجال البحث العلمي:**

لضمان فاعلية نظام التشبيك العلمي لمراكز البحوث والدراسات لابد من تكثيف جهود وفعاليات توطين المعارف والعلوم وضخ وافر للبحوث والدراسات العلمية المنجزة اقليمياً ودولياً بمنظومة قواعد بيانات العلوم والبحث العلمي الوطنية ومحاكاتها مع الاحتياجات التنموية للدولة الليبية والاستفادة منها في تطوير منظومات الدولة العامة والخاصة، كذلك تبادل الزيارات بين العلماء والخبراء والباحثين بالداخل والخارج لتبادل المعارف والتعرف على تطورات ومخرجات التعليم والبحث العلمي وتطبيقاتها في مختلف المجالات، كذلك عقد اتفاقيات شراكة محلية واقليمية ودولية لتنفيذ المشاريع البحثية المشتركة وتكامل الموارد والامكانيات وتبادل المعلومات وخلاصات الدراسات والابحاث وآفاق تطبيقها ونمذجتها بما يلائم اوضاع وظروف مختلف الاطراف للمساهمة في التنمية الحضارية وتحقيق الامن والسلم الدوليين.

- **ربط نظام التشبيك العلمي لمؤسسات البحث العلمي باستراتيجية الأمن القومي الليبي:**

استراتيجية الامن القومي الليبي لها ابعاد استخباراتية ومعلوماتية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وحضارية، هذه الابعاد وغيرها مرتبطة بتطوير واقع وحال مؤسسات الدولة وانظمتها وشعبها، وبالتالي التحسين والتطوير المستمر لها مرتبط بوضع المشاكل والمختنقات والحلول والمؤشرات والتوصيات في قوالب علمية وبحثية تشكل مجتمعة مصفوفة البحث والتطوير بالدولة مرتبطة بأعلى مستويات صنع واتخاذ القرارات، ولأساليب وتقنيات الربط تلك مجالات واسعة لا يسع المجال لسردها وتفصيلها في هذا المقام وقد ننشرها في ورقة عمل تفصيلية في موضع وظرف آخر،، ولا يسعنا هنا سوى الاشارة لعنصر التوجيه لمؤسسات

البحث العلمي لخدمة الاهداف الوطنية العليا وصون السيادة الوطنية وهوية وخصوصية وثقافة المجتمع.

التوصيات/

1. اعتماد نظم التشبيك المحلي والاقليمي والدولي لمؤسسات الدراسات والبحوث العلمية بالدولة الليبية كأساس لتحقيق فاعلية الاداء وواقعية وامكانية تطبيق الخطط والاستراتيجيات.

2. دراسة وتطوير معايير ضمان جودة واعتماد مؤسسات الدراسات والبحوث العلمية بهدف تحقيق فاعلية نظام البحث العلمي الليبي ومخرجاته.

3. ربط مراكز ووحدات ومراكز الأبحاث والدراسات العلمية بقطاع الاعمال والمال الليبي لتوفير التمويل الكافي للمشاريع الريادية والابتكارية التي من شأنها خلق فرص عمل للباحثين عن عمل وتنويع مصادر الدخل.

4. اعادة هيكلة وتنظيم نظام البحث العلمي الليبي وربطه بثوابت الأمن القومي ومصالح الدولة العليا.

5. تكثيف برامج نشر ثقافة وقيم البحث العلمي بين الاجيال ومن خلال المؤسسات العامة والخاصة ومراكز الابحاث لتعزيز قيم وفكر الشخصية الوطنية التي تفكر بمنهجية علمية وبحثية لمواجهة الصعوبات والمشاكل والمختنقات الحياتية والمؤسساتية.

6. تطوير نظم الحماية الالكترونية ضد التهديدات السيبرانية لقواعد بيانات منظومة البحث العلمي الليبية.

7. اعـادة النظـر وتقيـيم اللـوائح والتشـريعات المنظمـة للبحـث العلمـي بمـا يتـيح لمؤسسات البحث العلمـي قـدرة عاليـة علـى التنسـيق والتكامـل العلمـي والمعلومـاتي محليـاً واقليميـاً ودوليـاً والاسـتجابة السـريعة فـي تنـاول قضـايا المجتمـع بالدراسـة والبحث والتحليل.

8. اصدار التشريعات الملزمة للمسؤولين وصـناع القـرار لإيـلاء توصـيات مراكـز ووحدات الابحاث العلمية اهمية قصوى في التخطيط واتخاذ القرارات.

9. ربط مؤسسات ووحدات البحوث والدراسات العلمية بالدولة الليبية بالاسـتراتيجية الوطنية للأمن القـومي لضـمان الحفـاظ علـى المـوروث الحضـاري الليبـي والهويـة الوطنية والسيادة الليبية ورصد كـل محـاول ضـخ القـيم والافكـار والسـلوكيات التـي تهدد الامن القومي الليبي.

10. انشاء وتفعيل قاعد بيانات وطنية للبحث العلمي ملحقة بأعلى المستويات بالدولة الليبية ومنظومات نوعية فرعية ملحقة بقطاعـات الدولـة المختلفـة العامـة والخاصـة لترشيد عمليات التخطيط الوطني في مختلف المجالات واتخاذ القرارات المبنية على مؤشرات وتنبؤات هي خلاصة نتائج البحوث والدراسات العلمية.

11. ربـط وتشـبيك وحـدات ومؤسسـات البحـوث والدراسـات العلميـة افقيـاً ورأسـياً بمنظومة قطاعات الدولة الليبية العامة والخاصة وبالقطاع البحثي العلمي الخارجي.

12. ربـط منظومـة البحـث العلمـي الليبيـة بمنظومـات الانـذار المبكـر والاسـتجابة والتعاطي مع الازمات والكوارث.

13. اعداد وتأهيل كوادر البحث العلمي بالدولة الليبية وتوفير المناخ الملائم والمحفز لهم للقيام بمحاكاة العلوم وتوطين المعارف والعلوم والتقنيات والخبرات، وللإيفاء بمتطلبات التنمية والتحول الرقمي والانتاجي والصناعي والتنموي.

14. تحقيق التكامل والتنسيق والتشبيك العلمي بين مراكز ووحدات البحوث والدراسات العلمية والجهات الضبطية والقانونية والشرعية والجهات المعنية بالأمن القومي الليبي من أجل الاستفادة من نتائج البحوث والدراسات العلمية في تنمية خطط وبرامج تحقيق فاعلية واستقرار ووحدة هياكل مؤسسات الدولة الليبية وتحقيق الامن والسلم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي والمعرفي، وبما يتيح الاستفادة القصوى من الموارد البشرية للدولة وتحفيز والرفع من روحهم المعنوية ومستوى ولائهم للوطن ومؤسساته وحماية مشاريعهم الفكرية والابتكارية من كل مصادر السرقة أو الاهمال أو التهديد.

حفظ الله ليبيا وشعبها